العلاقة بين الأحزاب العابرة للدول والأحزاب داخل الدولة

نيروز محمد علم الدين فتحي السيد
باحثة دكتوراه – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
إشراف . الأستاذ الدكتور/ علي الدين هلال
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة

الملخص:

لقد أصبحت الأحزاب السياسية تعمل فى بيئة سياسية متعددة المستويات (محلية، ووطنية، وإقليمية) لصنع القرار. ودفعت هذه البيئة الأحزاب الوطنية ذات الأيديولوجيه المتشابهة لخلق أحزاب عابرة للدول Transnational Parties كاستجابة للبيئة العابرة للدول المتغيرة وذلك لتسهيل التواصل فيما بين الأحزاب داخل الدول. ومن هنا تحاول الدراسة الحالية التعرف على العلاقة بين الأحزاب العابرة للدول والأحزاب داخل الدولة. وتعتمد الدراسة في تفسير العلاقة بين الأحزاب العابرة للدول والأحزاب بداخل الدولة على الاقتراب المؤسسى مستخدمة مفهوم الحوكمة متعددة المستويات. وتوصلت الدراسة إلى أن مفهوم التفاعلات العابرة للدول يدور حول اكتشاف العلاقات وأنماط التفاعل التى تقطع حدود الدول منتجةً لتحالفات من خلال خلق شبكات تتخطى النطاق الوطنى لتصل لكافة أنحاء العالم بهدف تحقيق أهداف وظيفية محددة. لقد أدت العولمة إلى تغيير المجال الاجتماعي التي اعتادت الدولة والكيانات السياسية ما دون الدولة- مثل الأحزاب السياسية – أن

العلاقة بين الأحزاب العابرة للدول والأحزاب داخل الدولة، المجلد الرابع، العدد ٤، أكتوبر ٢٠١٥، ص ص ١١١ – ١٤٧.

تمارس فيه سيادتها وأنشطتها إلى مجال جديد عابر للحدود ومتجاوزًا لها، وهو ما يفرض على الدولة والكيانات السياسية ما دون الدولة تغييرًا في أنشطتها ودورها داخليًّا وخارجيًّا. وعلى الرغم من تمتع الأحزاب السياسية العابرة للدول بعدد من المقومات التى تتمتع بها الأحزاب داخل الدولة وتتشارك معها وظائفها إلا أنها لا تسعى للسلطة فهى تتنافس فى مجال سياسى متعدد المستويات يختلف عن مجال الدولة. ومن هنا يعد التقارب الرأسى للتنظيم الحزبى هو نتيجة مرغوبة للحزب فى البيئة المتعددة المستويات فهو يؤدي إلى تعزيز الكفاءة السياسية للحزب فى الحكومة، وزيادة قدرة أحزاب المعارضة على حجب السياسة غير المرغوبة بداخل الدولة حتى وإن أدى ذلك بالأحزاب الوطنية لتحمل تكلفة وعواقب على صعيد الانتخابات المستقبلية على المستوى الوطنى نتيجة مساندته للسياسات الحزبية على مستويات عدة في إطار الحوكمة المتعددة المستويات.

الكلمات الدالة:

الأحزاب العابرة للدول- التفاعلات العابرة للدول- الأحزاب السياسية- الحوكمة المتعددة المستويات.

Abstract:

While party research has seen a number of conceptual developments in recent years, it has not kept pace with parties becoming more territorial as a result of the increasing importance of sub-national and supranational governance. This article lays down a framework for conceptualizing and analyzing transnational parties, and tries to investigate the relation between the national and the transnational parties depending on the institutional approach and the multi – level governance concept. The

study concluded that, the core of transnational relations concept is about discovering types of relations that cut across boundaries between countries leading to the creation of transnational allies that seek to achieve certain functional aims. One result of globalization is changing the social space of states and other sub- national political entities -such as political parties- to another transnational space which imposes changes on their domestic and international roles and activities. Although, transnational parties enjoyed some elements of the national political parties and shares many of their roles but they lack seeking power and electoral blackmail because they compete in multi –level political space. In the end, vertical congruence of party organization is a desirable result for party in the multi – level environment because it promote political competitiveness for the national party in government, and increase the ability of the party in opposition to block the undesirable policies inside the country even if it means to bear extra cost and consequences in future elections in the national level as a result of supporting party politics in multi-level governance.

Keyword:
Transnational parties- Transnational relation- Political parties – Multi level governance.

مقدمة:

لقد أصبحت الأحزاب السياسية تعمل فى بيئة سياسية متعددة المستويات (محلية، ووطنية، وإقليمية) لصنع القرار. وأدت هذه البيئة إلى تقييد قدرة الأحزاب والبرلمانات الوطنية على التصرف من ناحية[1]، وخلق اعتماد متبادل بين الأحزاب السياسية في داخل الدولة

(الأحزاب الوطنية)، وتعزيز استخدام أدوات سياسية متشابهة لحث الأهداف السياسية المشتركة من ناحية أخرى[٢].

ودفعت هذه البيئة إلى قيام الأحزاب الوطنية ذات الأيديولوجيا المتشابهة لخلق أحزاب عابرة للدول Transnational Parties كاستجابة للبيئة العابرة للدول المتغيرة، فقد أصبحت هذه الأحزاب تمثل قيمة مضافة فى تسهيل الترابط والتواصل فيما بين الأحزاب داخل الدول[٣]، وتوفر مجالات جديدة للسياسات الحزبية، وفى الوقت نفسه، أصبحت التنظيمات العابرة للدول فاعلين مستقلين لهم حقوق وتأثير على عملية صنع السياسة، وآلية ذات أهمية وفائدة متزايدة فى نقل القضايا المحلية الهامة إلى الإطار المؤسسى على المستوى فوق القومي.

١- مشكلة الدراسة:

لقد أدت ديناميكيات العولمة إلى النظر إلى الدول على أنها مقسمة داخليًّا إلى وحدات تتفاعل معًا فى اتخاذ القرار، ويضع مفهوم التفاعلات العابرة للدول الضوء على العمليات والأحزاب العابرة للدول التي تعد ائتلافات دفاعية Advocacy Coalition[٤]. ومن هنا تحاول الدراسة الحالية التعرف على العلاقة بين الأحزاب العابرة للدول والأحزاب داخل الدولة.

٢- عرض الأدبيات السابقة

انقسمت الأدبيات التي تناولت موضوع الدراسة إلى محورين؛ هما:

المحور الأول: الأحزاب العابرة للدول والأوربة.

المحور الثاني: العلاقة بين الأحزاب داخل الدولة والأحزاب العابرة للدول.

المحور الأول: الأحزاب العابرة للدول والأوربة.

انقسمت الأدبيات في هذا المحور إلى ثلاثة أقسام، أدبيات تبنت نظريات

العلاقات الدولية ومفهوم التفاعلات العابرة للدول، وأدبيات ركزت على مفهوم الأوربة ومفهوم الوظيفية الجديدة، والأدبيات التى حاولت الربط بين مجالى العلاقات الدولية والسياسة المقارنة لتفسير هذه الظاهرة.

أكدت الأدبيات التى تبنت نظريات العلاقات الدولية على دور الدولة كفاعل أساسى بينما تم تجاهل دور الفاعلين العابرين ما دون الدولة. فذكرت ريسا كابين تسبب الاقترابات التى ركزت على دور الدولة فى خفوت الضوء على مفهوم التفاعلات العابرة للدول[٥]. وتساءلت الدراسات التى اعتمدت على مفهوم الاعتماد المتبادل مثل دراسة ني و كيوهين حول المداخل المتمركزة حول الدولة وأسست الإطار التحليلى لدور الفاعلين ما دون الحكومات فى العلاقات الدولية وعلى وجود قنوات للاتصال أخرى ليس فقط الدبلوماسية الرسمية للدولة[٦].

ورأى روزناو أن الأحزاب السياسية هى وحدات تنخرط فى أنشطة تتخطى حدود الدولة وتساهم فى تشكيل الأجندة الدولية[٧]، وأن العاملين فى الأحزاب العابرة للدول هم أمثلة لفاعلين يخلقون روابط عابرة للدول من خلال ما أطلق عليه "العملية الاختراقية" والتى تعنى مشاركة أعضاء نظام حكم محدد فى العملية السياسية لنظام آخر. بينما أوضح والتس أهمية الحركات العابرة للدول وقدرتها على الاختراق والشروط التى تجعل من السهل على الدول السيطرة عليها[٨]. وأشار بول إلى دور المنظمات العابرة أو قطاعات منها أو الجماعات المختلفة بداخل الدولة فى السياسة الدولية – مثل الأحزاب السياسية- ودورهم فى خلق الروابط بين المجتمعات المختلفة[٩].

وهناك من استخدم مفهوم القوة كما

فعل والت، وأشار إلى اتسام التحالفات الأيديولوجية بالهشاشة فى حالة تعرضها للصراعات فى المصالح بين أعضائها[١٠].

بينما ذكر كارل ماجنوس إلى أن التحالفات العابرة هى طريقة لتقوية القدرة على الفعل الجماعي، فهي تساهم فى فتح فرص جديدة للتأثير كما هي الحال في الشركات التي تتوسع دوليًّا بهدف تأمين الوصول للأسواق والموارد[١١].

بينما الأدبيات التى اعتمدت مفهوم الوظيفية الجديدة (Neo-functionalism) ومفهوم الأوربة (Europeanization) لتحليل الأحزاب العابرة للدول ارتبطت بالنظرة التعددية للعلاقات الدولية، وبتحطيم فكرة احتكار الحكومات لصنع السياسات على المستوى الدولى، فعلى سبيل المثال اعتبر ستارى[١٢]، أن الاتحاد الأوروبى مجال سياسى على درجة كبيرة من المؤسسية يشجع ويسهل تشكيل الشبكات العابرة لصناع السياسة والأحزاب والمنظمات غير الحكومية والفاعلين ما دون الدولة على المستوى الوطني والإقليمى. وتم تقديم مفهوم "الانتشار" (Spill Over) من قبل متبني مفهوم الوظيفية الجديدة لوصف العلاقات المتبادلة بين القنوات والمؤسسات العابرة للدول، وكذلك تم طرح مفاهيم جديدة مثل التنشئة والتعلم والثقة العابرة للدول، فعلى سبيل المثال رأى هاس أن الأحزاب السياسية فاعل هام وأساسى مساهم فى التكامل الأوروبى فمع تحرك عملية الانتشار من مجال إلى آخر، يحول الفاعلين أنشطتهم إلى المركز الجديد بعيدًا عن الدولة الوطنية. كما أشار إلى أن الفاعلين يغيرون وجهة نظرهم ويعيدون تعريف مصالحهم استجابة للمؤسسات والفرص الجديدة على مستوى الدولة والمستوى

الإقليمى[١٣]. وكذلك وجد لينبرجس أن الجماعات السياسية ساهمت بالفعل فى عملية الانتشار وبالتالى فى التكامل السياسى من خلال توفيرها قناة مجتمعية للتنشئة والتعلم لها تأثير كبير فى تشكيل السياسة الوطنية والدولية[١٤]. ومن هنا كان هناك ضرورة لإلقاء الضوء على المجال الوطنى أو السياسات الوطنية لفهم التعاون الدولى والتكامل الأوروبى[١٥].

إن تحول الفاعلين من المجال الوطنى وما دون الوطنى إلى المجال العابر للدول يتطلب بناء أطروحة تحليلية يمكنها الربط بين مجال العلاقات الدولية والسياسة المقارنة. وهو ما ذكرته ريسا كابين حول مدى قدرة الفاعلين العابرين للدول على بناء التحالفات والائتلافات الوطنية التي تتحدد من خلال البناء الداخلي للدولة ككل وطبيعة المؤسسات السياسية، والعلاقة بين الدولة والمجتمع والقيم والمعايير المتضمنة فى الثقافة السياسية. فقد تهدد الهوية الأيديولوجية العابرة للدول الهوية الحزبية للحزب داخل الدولة مما يؤدى إلى درجة من درجات الصراع بين المجالين. وتوصل سجوبلوم إلى أن التحول فى المجالات قد يؤدى إلى تعزيز وتقوية مشكلة "التقارب" (Congruence) بين السياسات المعلنة والمطبقة على كافة مستويات صنع القرار، فحينما تختلف السياسات والبرامج التى يدافع عنها الحليف الخارجي عن ما يدافع عنه الحزب بداخل الدولة يتأثر سلبًا وربما يدمر مصداقية الحزب في المجال الوطني ويؤثر على نتائجه الانتخابية وقد يمزق وحدته[١٦]. إلى جانب أن مشكلة التقارب قد تؤثر على توازن القوى بداخل الحكومة؛ حيث ينظر للقيادات الحكومية على أنهم سياسيون مقيدون بطبيعة الإدارة

الحزبية والتى هى لعبة تتم بين الحكومة والأحزاب الداعمة لها. فقد تكون الأحزاب المشاركة فى الحكومة والتى تدخل فى ائتلاف حكومى رسمى أو علاقات غير رسمية مع الحزب الحاكم أكثر اهتمامًا بدعم الحكومات المحلية والسيادة الوطنية عن التضامن مع أقرانها فى المجال الدولى وهو ما أطلق عليه البعض "الرابط السيادى" Sovereignty Bound[١٧]. وجادل كورفيتش حول أن النظام الدولى ليس فقط نتيجة للسياسات الوطنية ولكن سببًا لها[١٨].

المحور الثانى: العلاقة بين الأحزاب داخل الدولة والأحزاب العابرة للدول.

لا تزال الدراسات حول الأوربة وأثرها على الأحزاب الوطنية فى بدايتها، ويبدو ذلك جليًّا من خلال غياب إطار تحليلى متطور لأثر الاتحاد الأوروبى على السياسات الوطنية فى الأدبيات والعكس. كما أن معظم الدارسين يحللون العملية العابرة للدول من جانب واحد؛ إما الحزب الأوروبى أو الحزب الوطنى مركزين على محور أو أكثر من محاور السياسات الحزبية (المنافسة الحزبية، البرامج، التنظيم الحزبى، العلاقة بين الأحزاب والحكومة، الروابط الحزبية الخارجية) مثل دراسة شميت التى توصلت إلى أنه كلما زاد الاستقطاب الأيديولوجى للنظام الحزبى زاد دعم أنصار هذه الأحزاب والتمسك بالهوية الحزبية[١٩].

واختلفت الأدبيات حول أى من الأحزاب (الأحزاب داخل الدولة أو الأحزاب العابرة للدول) له اليد العليا، فهناك من أكد على قوة وسيطرة الحزب العابر للدول مثل[٢٠] بوجونتيك وكريبل[٢١]. وحديثًا ظهرت بعض الأدبيات التى ألقت الضوء على دور الحزب

الوطنى، - مثل راونيو[٢٢] لينـدربرج[٢٣] وهوليلانـد[٢٤] وبرايـرولي[٢٥]- والتـي توصلت إلى أن الأحزاب داخل الدولة هى صاحبة اليد العليا فى مؤسسات الاتحاد الأوروبى؛ خاصة فى البرلمان الأوروبى من خلال تحكمهم في ممثليهم فى عضوية البرلمان الأوروبى، حيث يتحكم الحزب بداخل الدولة فى اختيار المرشحين على قوائمه لكلٍّ من الانتخابات الوطنية والأوروبية وكذلك توزيع المناصب والموارد كما يمكنه أن يعاقبهم. وأظهر عدد من الدراسات أن العلاقة بين الأحزاب داخل الدولة والأحزاب العابرة للدول أدت إلى مهنية كلا الطرفين وكذلك البرلمانات الوطنية ونظيرها الأوروبى مثل دراسة سكروتنى وهولزيكر[٢٦]، ونوريس[٢٧].

٣- منهج الدراسة:

تعتمد الدراسة في تفسير العلاقة بين الأحزاب العابرة للدول والأحزاب بداخل الدولة على الاقتراب المؤسسى مستخدمة مفهوم الحوكمة المتعددة المستويات. ويعد المنهج المؤسسى من أقدم المناهج المستخدمة فى التحليل السياسى في النصف الأول من القرن العشرين، وهو يركز على دراسة المؤسسة السياسية من حيث التشكيل والاختصاصات وتتلخص مقولات المنهج المؤسسى فيما يلى[٢٨]:

- تختلف النظم السياسية من حيث حجم الاختصاصات التى تسند لمؤسساتها، بل إن الوزن النسبى للمؤسسة قد يتغير زيادة أو نقصًا من مرحلة إلى أخرى داخل الدولة نفسها.

- تضم كل مؤسسة عددًا من الأعضاء لكل منهم دورًا يؤديه وهذه الأدوار مكملة لبعضها البعض، ومما يذكر أن بعض هذه الأدوار ذات أهمية خاصة بالنسبة لعمل المؤسسة.

– كافة المؤسسات عرضة للتغير والتطوير المستمر.

وأُنتقد هذا الإتجاه بسبب طابعه القانوني وكان يدرس الحكومة والسلطة التشريعية ، ...إلخ. بكلمات أخرى، كان يركز على الزاوية القانونية والتنظيمية دون البحث في الممارسة والتطبيق. وإزاء هذه الانتقادات ظهر اقتراب المؤسسية الجديدة والذي ارتبط بعدد من الأسماء أهمها صامويل هانتنجتون. ويتعامل المنهج المؤسسى الجديد مع المؤسسة على أساس أنها كيان ديناميكى له هيكل وتكوين وبنية داخلية وعمليات ومعايير خاصة به، وبذلك هى دائمة النمو والتطور[٢٩]. إن اختيار بناء الحكم يضع ثقل كبير على التأكيد على المؤسسات وقوانين وإجراءات صنع القرار، وهذا الاقتراب يرى أن المؤسسات تتوسع خلف الأجهزة الرسمية للحكم لضم الإجراءات العاملة والقانون الناعم soft law وهو مفهوم استخدمه البعض لوصف القيم والتقاليد المتعارف عليها ولكنها غير مكتوبة، ومعايير السلوك. كل هذه العوامل المؤسسية يمكن أن تشكل السلوك السياسى[٣٠]. أي أن هذا الاقتراب يبدأ بالإطار القانوني ولكنه يركز على كيفية تطبيق القواعد والعوامل المؤثرة عليها.

وتلى ذلك عدد من التطورات على الاقتراب المؤسسي- منها ظهور اقتراب المؤسسية الرشيدة والذي ذكر أن عدم التوافق بين العمليات والمؤسسات والسياسات تقدم فرصًا جديدة للفاعلين السياسيين وكذلك قيود على حث مصالحهم. فقد تؤثر هذه التغيرات على بناء الفرص السياسية وتؤدى إلى إعادة توزيع للقوة على المستوى الوطني الذي يعتمد على قدرة الفاعلين على استغلال الفرص وتجنب القيود[٣١].

باختصار، تعتمد الدراسة على الإقتراب المؤسسي الذي يركز على:

١- الإطار التنظيمي والقانوني للمؤسسة.

٢- الثقافة السياسية للمؤسسة (القيم والمعايير).

٣- النخبة السياسية (طبيعة القوة السياسية، تركيب القيادة السياسية وخلفيتها السياسية، الاقتصادية،.. إلخ).

ويتعلق مفهوم الحوكمة المتعددة المستويات بتحويل التركيز فى عملية صنع السياسة إلى خلق صلاحيات مشتركة فى إطار تفاوض بين مؤسسات حكومية متشابكة (محلية - إقليمية - وطنية - دولية) من جهة، وفاعلين سياسيين متنوعين من ناحية أخرى. وتوفر الحوكمة المتعددة المستويات أداة ضرورية للدولة لزيادة دورها وتأثيرها فى عصر العولمة[٣٢].

٤ - تقسيم الدراسة:

تنقسم الدراسة الحالية إلى أربعة أجزاء. يتناول الجزء الأول نشأة وتطور مفهوم الأحزاب العابرة للدول، بينما يحاول الجزء الثاني التعرف على ما يميز الأحزاب العابرة للدول عن الأحزاب داخل الدولة (الوطنية)، والجزء الثالث يعرض للعلاقة بين الأحزاب العابرة للدول والأحزاب داخل الدولة. وأخيرًا تتعرض الدراسة لإنتقال أزمة الأحزاب داخل الدولة إلى الأحزاب العابرة للدول.

أولاً: نشأة الأحزاب العابرة للدول

تتعدد مفاهيم الأحزاب السياسية فهناك مَن ركز على أهمية الأيديولوجية التى ينتهجها الحزب، ويرى هذا الاتجاه أن الحزب السياسى هو اجتماع مجموعة من الأفراد الذين لهم نفس العقيدة السياسية. كما يمكن فهم الأحزاب السياسية على أنها نتاج للقوى الاجتماعية

فى لحظة تاريخية محددة فى الدولة[٣٣].

لقد عرف تابيو رانيو الأحزاب العابرة للدول على أنها تنظيم يوحد الأحزاب الوطنية التى لها نفس الطابع والأفكار فى إطار فضفاض يهدف إلى تحقيق التعاون السياسى بداخل المؤسسات السياسية لتحقيق أهداف مشتركة[٣٤]. وهناك من عَرَّف الأحزاب العابرة للدول على أنها نوع من التعاون المؤسسى، يهدف إلى تعزيز المواقف السياسية المشتركة وغيرها من الأنشطة التى تقوم بها الأحزاب السياسية التى تتبنى نفس التوجه الأيديولوجى والمنتمين لعدد من الدول بداخل إطار سياسى محدد[٣٥].

وتستطيع الأحزاب من خلال خلق الروابط العابرة للدول أن تلعب دورًا في تحقيق التقارب وإعادة تشكيل التفضيلات؛ حيث يؤدى التفاعل والاتصال والتعاون بين الأحزاب السياسية إلى قرابة أيديولوجية وخلق هوية مشتركة. كما يمكن للتجمعات الحزبية العابرة للدول أن تلعب دورًا في نشر المعايير والتوقعات حول السلوك الملائم، فمن خلال دخول الفاعلين السياسيين العابرين للدول فى عملية محاكاة سياسية وتعلم من الآخرين فى مختلف الأنشطة، تزيد خبراتهم فيما يخص البرامج والشعارات والتنظيمات الحزبية والحلول المؤسسية وأشكال الاتصال السياسى،...إلخ[٣٦].

لقد استُخدم مفهوم الأحزاب العابرة للدول Transnational Parties لوصف تلك التنظيمات التى تشكل داخل دولة ما كتنظيمات حزبية ويكون لها إطار أيديولوجي(اشتراكي- ماركسي - إسلامي- ناصري)، أو مصلحي، أو قيمي (الخضر،...إلخ) وتكون تلك التنظيمات الحزبية مجرد شبيه في دول

أخرى من حيث الهدف والإطار الحركي أو أنها تعتبر نواة ومركز حركة مع نظيره/ نظرائه في البلدان الأخرى من حيث القيادة والتنظيم، وقد يأخذ ذلك نوع من هيمنة القيادة والتنظيم في أحد البلدان تجاه النظير في البلد الآخر، وقد ينفصل ذلك النظير ولا يدور في فلك التنظيم القيادي الأم. وفي جميع الأحوال تتبع تلك التنظيمات وحدة الهدف وإن اختلفت الوسائل الإجرائية لتحقيقه من بلد لآخر.

ورغم أن تعبير الأحزاب العابرة للدول حديث فى مجال السياسة المقارنة والعلاقات الدولية، إلا أننا قد نجد خبرات سابقة لشكل من أشكال العلاقات العابرة للدول فى المنطقة العربية مثل قيام جماعة الإخوان المسلمين التى تأسست عام ١٩٢٨ على يد حسن البنا إلى تطوير قسم خاص أطلق عليه "قسم الاتصال بالعالم الإسلامى" فى عام ١٩٤٤، وفى سنوات قليلة استطاعت الجماعة تأسيس عدد كبير من تنظيمات الإخوان فى العالم الإسلامى ونجحت فى ذلك فى سوريا ١٩٤٤ ، ثم الأردن ١٩٤٥، والسودان ١٩٤٦، والمغرب ١٩٤٦ والكويت ١٩٤٧، ولبنان ١٩٤٩، بالإضافة إلى تأسيس عدة شُعب فى أندونيسيا وإيران وأفغانستان وتركيا[٣٧]. ومثل حزب البعث العربى الاشتراكى حالة حزب قومى عربى يعتبر التنظيم الأب للعديد من الأحزاب فى الدول العربية والتى تنتهج القومية العربية منهج منها: حزب البعث العربى الاشتراكى العراقى ١٩٥٣، وحزب البعث العربى الاشتراكى السورى فى ١٩٤٧، وحزب البعث العربى الاشتراكي الأردنى ١٩٤١، وحزب البعث العربى الاشتراكى اللبنانى ١٩٥٦، و"حزب البعث العربى الاشتراكى - قطر اليمن"، (موالى

لسوريا) الذي حصل على قرار التسجيل لممارسة نشاطه فى ديسمبر ١٩٩٥، و"حزب البعث العربى الاشتراكى القومى قطر اليمن" (موالى للعراق) الذي حصل على قرار التسجيل لممارسة النشاط فى فبراير ١٩٩٧،..إلخ[٣٨]. ومع أن هاتين الخبرتين متشابهتان مع مفهوم الحزب العابر للدول فى بعض المظاهر إلا أنهما لا يمكن اعتبارهما أحزابًا عابرة للدول بالمعنى الذى تبلور مؤخرًا فى إطار الاتحاد الأوروبى. فقد ظلت كل فروع الإخوان وحزب البعث تخوض الانتخابات على مستوى الدولة التى نشأت فيها ولم تخض انتخابات على المستوى الإقليمى.

كما إكتسب مفهوم الأحزاب العابرة للدول المزيد من الأهمية نتيجة للعملية التكاملية الأوروبية واستخدامه لوصف الأشكال الحزبية التى خاضت انتخابات البرلمان الأوروبى. وتقترح الباحثة تعريف الأحزاب العابرة للدول من خلال عدد من المؤشرات؛ هى :

- تجمع بين عدد من الأحزاب المتشابهة فى الأهداف والأفكار والأيديولوجيا أو المشتركة في الثقافة أو القومية أو الوجدان المشترك فى مستويات مختلفة (المستوى الوطنى – الإقليمى- الدولى).
- أن يكون للحزب عدة فروع تحمل الاسم نفسه فى عدد من الدول أو تعاون يتم بين عدة أحزاب لها نفس الهوية الأيديولوجية والمنطلقات الفكرية أو القيمية فى عدة دول.
- هناك نوع من الترتيبات المتنوعة التي قد تأخذ شكل إطار عمل فضفاض وشبكات غير رسمية إلى ترسيخ أبنية رسمية قد تختلف من حيث مستوى المؤسسية أو الإندماج الرأسي، وذلك لتحقيق شكل من أشكال الاتصال السياسى وتحقيق التقارب فى التفضيلات

ونشر المعايير والتوقعات حول السلوك الملائم (المحاكاة السياسية)، وإعادة تشكيل الهويات والتفضيلات السياسية.

- إدراك القوة الحصرية والمتميزة التي تتمتع بها الأحزاب الوطنية بداخله. وبالتالى يعد تأسيس الأحزاب العابرة للدول طريقة للاعتراف من قبل الدول الأعضاء أنهم يمكنهم تحقيق المزيد من خلال تجمعهم معًا على المستوى العابر للدول.

- تفاعل متكرر عبر الزمن.

- تمتُع الوحدات الحزبية المكونة للحزب العابر للدول بمستوى واضح من الاستقلالية.

ويلاحظ أن وجود المؤشر الأول والثانى فقط قد يشير لائتلاف حزبى وليس أحزاب بالمعنى الذى تطرحه الدراسة.

ثانيًا: الاختلاف بين الأحزاب العابرة للدول والأحزاب داخل الدولة (الأحزاب الوطنية)

لقد أصبح هناك تحدٍّ لسيادة واستقرار الدولة؛ من أعلى من خلال التطورات التى تقع خارج سلطة وتحكم الدولة، حيث وجدت الأخيرة نفسها فى احتياج للاعتماد المتبادل على الرغم من أنه يحُد من قدرتها للعمل بشكل مستقل. فمن ناحية، خلقت الاعتمادية المتبادلة فى جزء منها من خلال العديد من الأفراد وقرارات الشركات وغيرها، فقد شغل العديد من الفاعلين - ذات الادعاء بالمركز المستقل- النظام الوطنى والدولى وجميعهم يعملون للتأثير فى صنع القرار[٣٩]. وأدت العولمة إلى سعى المجتمعات والسلطات والفاعلين ما دون الدولة إلى إيجاد طريقة للتعاون عبر الحدود مع غيرها من الكيانات ذوى التوجهات المشابهة، وأصبحت الديناميكيات الجديدة لسلطات وفاعلين

ما دون الدولة مسؤولة عن سد الثغرات فى نسيج سيادة الدولة من ناحية أخرى. كما أدت العولمة إلى إعادة تشكيل الجغرافيا، وإحداث تحول في تنظيم العلاقات والمعاملات الاجتماعية، من حيث نطاقها، وكثافتها، وشرعية تأثيرها عبر القارات، أو عبر التدفقات الإقليمية الداخلية، وشبكات الأنشطة المختلفة. ومن ثم أدى النمو الضخم في الارتباطات الاجتماعية العابرة للحدود بأشكالها المختلفة إلى فرض أعباء جديدة على الدولة لكي تتعامل مع الظواهر الناتجة عن هذا الوضع الجديد[٤٠].

ووجد عدد من الدارسين أن المنظمات الدولية مثل الاتحاد الأوروبى توفر هيكلًا من الفرص السياسية يحفز الائتلافات العابرة للدول والحركات الاجتماعية الدولية وغيرها من الفاعلين للدفاع عن مطالبهم. وبوجه عام، عندما تتغير القواعد تتحول الأحزاب السياسية، وجماعات الضغط والحركات الاجتماعية... إلخ، وغيرها تجاه المركز المؤسسى الجديد[٤١]. لقد أدى التكامل الأوروبى إلى خفوت الضوء عن الدولة كقوة حصرية لصنع السياسة لصالح فاعلين آخرين عادة ما عملوا تحت مظلتها. ومن هؤلاء الفاعلين الأحزاب التى سعت لخلق روابط عابرة للدول مع غيرها – سواء المتشابهة معها أو المختلفة معها فكريًّا وأيديولوجيًّا – من أجل التنسيق فيما بينها بهدف التأثير على عملية صنع القرار ليس بداخل الدول فقط، ولكن على المستوى الإقليمى والعالمى. فنجد بعض مكونات الأحزاب العابرة للدول فى الاتحاد الأوروبى من الأحزاب تخلت عن بعض أفكارها وتوجهاتها فى سبيل الحصول على مزيد من القوة والتأثير[٤٢].

وعلى الرغم من مشاركة الأحزاب العابرة للدول الأحزاب داخل الدولة فى

معظم وظائفها إلا أنها لا تسعى للوصول للسلطة؛ حيث يغيب نموذج الدولة التقليدية عن كافة التجمعات الإقليمية والدولية. وأوضح مثال على ذلك، التشكيلات الحزبية العابرة للدول فى البرلمان الأوروبى التي لا تعد أحزابًا بالمعنى التقليدى فهى تفتقد للابتزاز الانتخابى Electoral blackmail ولم تطور وظيفة حمائية لوظائفها والتى ربما تتشابه مع ما تقوم به جماعات المصالح بها[٤٣].

ثالثًا: العلاقة بين الأحزاب داخل الدولة والأحزاب العابرة للدول

يعتبر مفهوم التفاعلات العابرة للدول من المفاهيم التى راجت فى حقل العلاقات الدولية وكان أهم المعبرين عنها جيمس روزناو وكيوهين. لقد نشأ مفهوم التفاعلات العابرة للدول بداخل الدولة، ويبدو أنه استخدم بشكل أساسى كبديل لمفهوم العلاقات بين الدول الذى تبنته الشركات متعددة الجنسيات التى أرادت أن تأخذ شعارًا جديدًا لها بعد أن أصبح لفظ الشركات متعددة الجنسيات شعارًا غير محببٍ فى الثمانينيات من القرن الماضى ومرتبط بالجشع وعدم العدالة[٤٤].

١- مفهوم التفاعلات العابرة للدول

على الرغم من أن التعريف المبكر لمفهوم التفاعلات العابرة للدول الذى يشير إلى حركة الأموال والسلع إلا أنه يركز فى المقام الأول على الأفراد والمجال الاجتماعى الذى يعيشون فيه، والشبكات التى يشكلونها والأفكار التى يتبادلونها[٤٥]. و تؤدي العمليات السياسية العالمية العابرة للدول التي تهدف إلى تحقيق أهداف تتجاوز النطاق الوطني، والدور الذى تلعبه التنظيمات الشبكية العالمية – والتى تضم فاعلين سياسيين يعملون بداخل إطار إقليم الدولة والنظام الدولى في نفس الوقت فى تحول الوظائف الاجتماعية والسياسية

للحدود الجغرافية فلم تعد الأخيرة تؤدى الدور التقليدى لتأمين ودمج وتعريف الكيان السياسى(٤٦).

لقد استخدم نى كيوهين مفهوم التفاعلات العابرة للدول لوصف التعاقدات والائتلافات والتفاعلات عبر حدود الدولة والتى لا تدار بشكل مباشر بأجهزة الدولة السياسية المركزية. ورأى كل من واصلز Wassels وكالفن Patricia Calvin وويبستر Andre Webster أن العلاقات الديناميكية بين العمليات العابرة للدول والعمليات التي تتم بين الحكومات سهلت من قبول متخذى القرار لأفكار المتخصصين، وسمحت بالربط بين التطورات التى تحدث فى النظام الدولى وما يحدث بداخل الدولة خاصة بعد ظهور وانتشار وتنوع الخبراء التقنيين الذين يقعون خارج التحكم المباشر للحكومة الوطنية(٤٧). بكلمات أخرى، لقد أصبح العالم قرية صغيرة فما يحدث فى مكان ما يؤثر على الأحداث فى مكان آخر نتيجة لتزايد الاعتماد المتبادل بين الدول، مما يعنى أن ظاهرة الترابط هى ظاهرة يصعب تجاهلها وتجاهل تأثيرها(٤٨).

ويمكن فهم التفاعلات العابرة للدول على أنها حلقة متشابكة، وبناء يحافظ على الهويات الوطنية، والمؤسسات المحلية والدولية، والنطاقات الجغرافية والاجتماعية المحددة، ويعطى أيضًا فرصة لإمكانية إحلال المنظمات والأفراد والأفكار بأخرى جديدة مما يزيد من سرعة الاتصال وأحيانًا إلى حدوث صراعات بين الفاعلين بهدف صنع السياسة بين من هم أعضاء وغير الأعضاء فى المؤسسات الدولية العابرة للدول، وكذلك بين أنواع القضايا السياسية التى تعالجها المجتمعات العابرة

للدول وتلك التى تخرج عن نطاقها[٤٩].

وأخيرًا يضع مفهوم التفاعلات العابرة للدول الضوء على كيفية عبور ظاهرة محددة لحدود الدولة ككل ومن خلال هذه العملية تتغير وتُغير ما حولها. إن مصطلح التفاعلات العابرة للدول يحمل تحطمًا للحدود فى الوقت الذى تسعى فيه جماعات محددة للحفاظ على هذه الحدود بشكل واضح لتحقيق مكاسب من شحذ القوى والقدرات لعبورها[٥٠].

وترجع أهمية مفهوم التفاعلات العابرة للدول إلى أنه[٥١]:

- يعطى قوة دافعة لعقد مقارنات حول قوة وحساسية الدولة الوطنية فى علاقتها بالتاريخ العالمى.

- يمَكن من التعرف على قيمة الشبكات والروابط الاجتماعية للمؤسسات الخاصة والعامة على المستوى الدولى والوطني فى علاقتها بالدولة وذلك من خلال التركيز على التاريخ الاقتصادى والسياسى والمالى.

لقد ساعد مفهوم التفاعلات العابر للدول في استنتاج سلسلة من أنماط الاتصال، وعقد الروابط الرسمية وغير الرسمية الدائمة والمؤقتة التى تربط المقاطعات المتباعدة جغرافيًّا معًا. هذا الاقتراب جعل من التاريخ المحلى تاريخ عالمى أو ما يطلق عليه تاريخ محلي وعالمىglo-cal history، حيث الأفراد والمنظمات ترتبط معًا فى علاقات دولية تعكس ثقافة دولهم ومجتمعاتهم المحلية والإقليمية[٥٢]. وتتضمن عملية الترابط والاتصال تفاعل بين العمليات التى قد تؤثر على كل من شرعية الأهداف والأفعال السياسة داخل الدولة من ناحية، وبناء ودور النظم الدولية من ناحية أخرى، والذى أطلق عليه روزناو أنماط الاتصال القائم على الانصهار

(Fused linkage) أي أنماط الاتصال التي تتضمن التكامل والتداخل وربما تؤدي إلى الانصهار في كيان سياسي واحد[٥٣].

وتعد الأحزاب السياسية هى أحد الفاعلين السياسيين ذوى الأهمية الذين يقومون بإنتاج روابط بين المؤسسات السياسية فهى بمثابة اجتماع بين مجموعات صغيرة منتشرة عبر الدولة تتواصل من خلال التنسيق بين مؤسساتها فى مختلف المستويات[٥٤]. وتعمل الأحزاب كحلقة اتصال بين مستويات الحكم المختلفة، وتقدم للمصوتين البدائل السياسة المتاحة كأداة فى سباقهم للحصول على المناصب والسلطة. كما أنها تقدم فرصًا لتطور القيادات الحزبية كأداة انتخابية تشارك في صنع السياسة التنافسية بين القيادات فى المجال الانتخابى[٥٥].

ويلاحظ ان الدراسات الموجودة قدمت القليل من حيث التعرف على الروابط بين الأحزاب داخل الدولة والأحزاب العابرة للدول[٥٦]. ويقدم النظام متعدد المستويات مناخًا أكثر تعقيدًا لممارسة الأحزاب السياسية لدورها فهى تسعى للانخراط فى التوظيف السياسى، والمشاركة فى الانتخابات، والحصول على السلطة فى الحكومة، وكذلك حراك الناخبين والحفاظ على الهوية السياسية، والدفاع أو معارضة السياسات، ومع تولي تلك الأحزاب للحكم أو الشراكة في ائتلافات حاكمة، تدخل تلك الأحزاب فى علاقات دولية بين الحكومات أفقيًّا (بين الدول) ورأسيًّا (بين الأقاليم والوحدات المكونة للدولة والمستوى الفيدرالى) ففى داخل الدولة الموحدة يتلخلص الدور الي تلعبه الأحزاب السياسية في عقد الروابط بين المجتمع والدولة بينما فى النظم متعددة المستويات على الأحزاب إلى جانب عقد الروابط بين

المجتمع و الدولة عليها التكيف مع المؤسسات السياسية المختلفة والتى تتأثر باختلاف المستويات(٥٧).

ويوجد ثلاث طرق أساسية تستطيع بها الأحزاب أن تتعامل بها مع المواقف المتناقضة الناتجة عن التباين الكبير فيما بينها، وحاجتها للتعاون المتبادل فى صنع السياسة بين مستويات الحكم المتعددة وهى(٥٨):

- يمكن للأحزاب أن تحافظ على الروابط الرئيسة التقليدية وتناضل من أجل تجميع المصالح الإقليمية.

- تستطيع الأحزاب أن تطور أشكالًا جديدة من التعاون الحزبى الرأسى للتوفيق بين المصالح الإقليمية الاستراتيجية.

- تتمتع الوحدات الحزبية ما دون الدولة باستقلال متزايد، ربما يسمح للوحدات المختلفة أن تستجيب للضغوط غير المتشابهة الناتجة عن المنافسة الحزبية عبر مستويات الحكم المختلفة عن طريق التوفيق بين مطالب كافة المستويات مما يقلل من دوافع الانقسام لديها.

وتتطلب دراسة النظم الحزبية متعددة المستويات التعرف على خصائص النظم الحزبية والروابط التنافسية Competitive Linkage – أي أنماط الاتصال القائم على المنافسة – وتقارب النظم الحزبيةCongruence of Party System. ويشير مصطلح تقارب النظم الحزبية إلى التشابه بين الأبنية والديناميكيات التنافسية الحزبية فى النظم متعددة المستويات الذي يقاس أفقًا من خلال التشابه فى عدد الأحزاب المؤثرة والقوة الانتخابية الحزبية للوحدات المكونة للنظم متعددة المستويات، وهى تستخدم كوسيلة لقياس التجانس العام للنظم الحزبية متعددة المستويات، ويعكس التجانس المرتفع التواجد التنظيمى والنجاح الانتخابى للأحزاب الوطنية الذى يقطع الانقسامات

الإقليمية. ويقاس التقارب رأسيًّا بمدى تشابه النظم الحزبية والمنافسة السياسية على كافة مستويات الحكم المختلفة نتيجة لتواجد نفس الأحزاب فى كافة المستويات. ويعكس تقارب النظام الحزبى الارتباط بين الأحزاب والقضايا والسلوك التصويتى وخاصة فى مجال المرتبة الأولى First Order Arena (الانتخابات داخل الدولة). بينما يشير عدم التقارب إلى تطور مجالات للمنافسة لها قضايا متميزة وأحزاب مختلفة نتجت عن عدم تجانس قاعدة الانقسام الاجتماعى أو الاختلاف فى الطرق التى تم بها مأسسة وحراك هذه الانقسامات(٥٩).

وهناك ثلاثة أبعاد ذات أهمية عند دراسة المنافسة السياسية فى النظم متعددة المستويات وهى(٦٠):

- السلوك التصويتى للمصوتين فى انتخابات الدولة وما دون الدولة وما فوق الدولة.

- بناء النظم الحزبية على كل المستويات وآلياته.

- تشكيل عمليات ومخرجات الحكومة على كل المستويات.

ويوجد العديد من التفاعلات بين الأحزاب فى إطار الحوكمة متعددة المستويات نستعرضها في الصفحات التالية.

٢- أنماط التفاعلات الحزبية متعددة المستويات:

يمنح نظام التصويت المتعدد الناخب اختيارات عدة تمكنه من التصويت لأكثر من حزب وفي أكثر من مستوى من مستويات الحكم (المستوى المحلي والوطنى والأقليمى والدولي). ولا تتعلق نظم التصويت ذات التذكرة المنفصلة بجاذبية المرشح ولكن تعتمد بشكل كبير على التفضيلات الائتلافية وتصبح ترجمة

اختيارات الناخبين واضحة بشكل كبير فقط عندما يتم تقديم اختيارات عديدة أو مدى مختلف من الاختيارات على مستويات حكم مختلفة(٦١).

ويوجد خمسة أنماط محتملة للتفاعل بين الفاعلين الحزبيين تفيد بشكل كبير فى تحديد النظام السياسى متعدد المستويات والتى تكون صفاته هى كل خصائص هذه العلاقات وهى(٦٢):

- **النمط الأول**: نمط التفاعل الرأسى بداخل الحزب والذى يشير إلى العلاقة التفاعلية بين الحزب على المستوى الفيدرالى ووحداته الإقليمية.

- **النمط الثاني**: نمط التفاعلات الرأسية بين الأحزاب والتى قد تظهر من خلال دخول الحزب فى ائتلاف مع حزب آخر الأمر الذى قد يكون له أثر مباشر فى تشكيل الائتلافات داخل الدولة وعلى المستوى الإقليمى.

- **النمط الثالث**: نمط التفاعلات الأفقية بين الأحزاب فى النظام الواحد (التفاعلات الكلاسيكية بين اليمين واليسار).

- **النمط الرابع**: نمط التفاعلات الأفقية بداخل الأحزاب بين الأقاليم أى أن القرار الذى يتم اتخاذه فى إحدى الأقاليم على المستوى الحزبى يؤثر بشكل أو بآخر على الحزب فى إقليم آخر. وقد اكتسب هذا النمط من التفاعل أهمية كبرى، حيث أصبحت اليد الطولى فى صنع السياسة للمستوى الأعلى الأمر الذى دفع الأقاليم إلى توحيد جهودها لخلق نوع من التجمع السياسى المشترك. ويعد التكامل الأوروبى مثالًا جيدًا على الطريقة التى تؤثر وتتأثر بها النظم الحزبية والأحزاب الوطنية بغيرها فى الدول الأخرى بشكل متبادل.

- **النمط الخامس**: نمط التفاعلات

الأفقية بين الأحزاب، حيث ينتمى النظام الحزبى إلى نظام سياسى مشترك على سبيل المثال العلاقة بين حزبين وآثارها على علاقة حزبين آخرين فى نفس النظام السياسى.

يمثل النمط الثالث الفئة الطبيعية للتفاعل الحزبى فى النظام السياسى. بينما يمثل النمطان الأول والرابع التفاعلات الرأسية والأفقية بداخل الأحزاب السياسية خاصة العلاقات التي تتم بداخل العائلات الحزبية التى تتعامل على عدة مستويات، والتي تعكس التماسك الداخلى والتقارب الأفقى بداخل العائلة الحزبية. وأخيرًا النمطان الثانى والخامس هى أنماط جديدة للعلاقات وهى تمثل بشكل أساسى النظم المتعددة المستويات(٦٣).

وهناك عدد من المؤشرات التى تحدد المستوى الحزبى الأهم منها(٦٤):

- النتائج الانتخابية للوحدة الانتخابية ذات التأثير الأهم:

وهى تعطى صورة عن الوحدة الانتخابية التى تمثل تجميع الإرادة السياسية وبالتالى صورة للنظام التى تعمل به الأحزاب فعلى سبيل المثال، التائج الانتخابية للبرلمان الأوروبى يتم عرضها وفقًا لكل دولة ولكل حزب بداخل الدولة على حدة أى لا يوجد تجميع للمصوتين على المستوى الأوروبى ويرجع السبب وراء ذلك إلى صعوبة تحديد المستوى الجوهرى للحزب.

- الالتزام / الانضباط الحزبى:

يشير هذا المؤشر إلى درجة الانضباط والإلتزام الحزبى داخل المجموعات الحزبية . يفترض أن يصل الانضباط الحزبى إلى الحد الأقصى فى المستوى الجوهرى أو الأكثر أهمية. كما تعد إمكانية فرض عقوبات مؤشر على مركزية المستوى الجوهرى. فعلى سبيل المثال يعد مستوى الانضباط والالتزام الحزبى على مستوى البرلمان الأوروبى أقل منه على

المستوى الوطنى وذلك للطبيعة الخاصة للأحزاب على المستوى الأوروبى.

- **اختيار المرشحين:**

يتعلق هذا المؤشر بتحديد المستوى الذى يقوم باختيار المرشحين للانتخابات فإذا كان المستوى الأعلى يتدخل فى اختيار المرشحين على المستوى الأدنى، أو أن المستوى الأدنى يمنح إرادته الانتخابية للمستوى الأعلى وبالتالى يكون المستوى الأعلى هو المستوى الجوهرى. فعلى سبيل المثال الانتخابات الأوروبية لا تشارك فيها الأحزاب الأوروبية بشكل حقيقى وبالتالى مركزية المستوى الوطني هو أمر واضح.

إن قوة ومصداقية المؤشر تختلف باختلاف النظام الانتخابى ومدى الاعتماد على القوائم الوطنية أو القائمة التى يتم تشكيلها على مستوى وحدات الدولة الأدنى وإن كان هذا لا يعنى فى حقيقة الأمر استقلال الوحدات الأدنى بشكل كامل فى الاختيار عن التنظيم المركزى.

- **الوظائف السياسية:**

يركز هذا المؤشر على المستوى الذى يعد جائزة أو تصعيدًا فى السلم الوظيفى، فعلى سبيل المثال لا تعد العضوية فى البرلمان الأوروبى جائزة كبرى فى بعض الدول الأوروبية على عكس العضوية فى المفوضية التى قد تتساوى مع العضوية فى الحكومة الوطنية.

- **التمويل والعضوية:**

يعد المستوى الذى تتمركز فيه مصادر التمويل والتوظيف هو المستوى الجوهرى وإن كانت معظم الأحزاب هى ذات تبعية لتمويل الدولة.

كما توجد أربعة متغيرات تؤثر على عمل الأحزاب فى إطار النظم متعددة المستويات[٦٥]:

- الارتباط المتبادل بين المستويات وهنا

تؤثر اختيارات الحزب فى أحد المستويات على دوره فى الحياة السياسية فى أحد أو كل المستويات.

- مستوى الاستقلالية وهو يعد مؤشرًا عامًا لمدى الدور الذى يمكن أن تلعبه الأحزاب فى المستويات المختلفة، حيث تسمح لهم استقلاليتهم باختيارات سياسية مختلفة.

- مدى التناسق وهو أمر مرتبط باختلاف الصلاحيات الممنوحة لكل إقليم والذى من شأنه أن يؤثر على اللعبة السياسية الحزبية والذي يجعل الأحزاب تواجه هيكل فرص مختلف، وبالتالى قد تختلف الاستراتيجيات الحزبية الخاصة بالتعامل مع الأقاليم المختلفة نتيجة لاختلاف الظروف الخاصة بكل إقليم.

- مدى تجانس المجتمع: وهى تشير إلى الاختلافات فى الهوية بين الوحدات الإقليمية المختلفة المكونة للنظام الأمر الذى يؤدى إلى اختلاف الاستراتيجيات باختلاف الأقاليم.

رابعاً، انتقال أزمة الأحزاب فى داخل الدولة إلى الأحزاب العابرة للدول

لقد انتقلت العديد من الأزمات التى عانت منها الأحزاب داخل الدول إلى الأحزاب العابرة للدول ومن أهمها:

- القلق المتزايد حول العجز الديموقراطي والذي يشير إلى صعوبة نسبة المسئولية لفاعلين محددين بشكل جيد نتيجة لكبر حجم الفاعلين المشاركين فى عملية صنع القرار الأمر الذى يؤثر على شرعية عملية صنع القرار. فعلى سبيل المثال تؤكد الكتابات حول انتخابات المرتبة الثانية فى الاتحاد الأوروبي أن المصوتين يستخدمون الانتخابات الأوروبية لعقاب ومكافأة الحكومة داخل الدولة سواء من خلال التغيب عن الانتخابات أو التصويت لبديل آخر.

وهذا يختلف عما يحدث فى انتخابات المستوى الواحد(مستوى الدولة)، حيث يتخذ المصوتون قراراتهم بناء على تفضيلاتهم الخاصة بالأحزاب والمرشحين والقضايا[٦٦]. وعلى الرغم من تأكيد الحوكمة المتعددة المستويات على جعل المسئولين مساءلين أمام المواطنين وعلى الانقسام الفعلى فى السلطة رأسيًّا وأفقيًّا الذى يسهل من تحديد المسئوليات من ناحية إلا أنها تجعل من الصعب على المصوتين أن ينسبوا بشكل صحيح ودقيق الإطراء أو إلقاء اللوم على الأداء الماضى أو المتوقع لصناع سياسة محددين[٦٧].

- ويعتبر فقد التمثيل من بين أهم الموضوعات التى نالت اهتمام الباحثين فى مجال الأحزاب منذ سبعينيات القرن العشرين. فقد واجهت الأحزاب أزمة متزايدة نتيجة التغير الحادث فى السلوك التصويتى، وتزايد عدد الأحزاب الفاعلة فى معظم الديموقراطيات الغربية والتى غيرت من أنماط المنافسة الحزبية وتشكيل الحكومة. كما أصبحت قدرة الأحزاب على تحديد مخرجات العملية السياسية أمرًا تحت المُساءلة وتم ربط ذلك بظهور مذهب الكوربوراتية الجديدة New Corporatism في الدولة - والذي يشير لوجود علاقات شبكية قوية بين الحكومات وجماعات المصالح المنظمة - فى سباقها نحو الأسواق الاقتصادية المفتوحة لتحقيق التكامل فوق القومى[٦٨]. كما تراجع دور أعضاء الحزب فى رسم السياسة الحزبية، حيث يتحدى نظام الحكم الشبكى المبادئ التنظيمية للديمقراطية التمثيلية، فقد يؤدي تفويض صلاحيات صنع القرار لها إلى التقليل من شأن قدرة الأفراد على التدقيق والفحص والتأثير على العملية السياسية ومخرجاتها التى فى حالة غيابها عن المجال البرلمانى ربما تؤدى إلى

تجويف الديمقراطية التمثيلية من محتواها[٦٩]. بالإضافة إلى ذلك، لا تخضع الشبكات للتحكم الديمقراطى لأنها عادة تملك إجراءات لصنع القرار غير الرسمي، وتفتقد بشكل كبير للشفافية مما يجعلها صعبة للرقابة وتحديد المسؤولية. كما أنها تتسم بمستوى ضعيف من الشمولية السياسية مما يزيد من قابليتها لضيق الأفق والفساد[٧٠]. وأخيرًا الطريقة التى يتم بها اختيار المجموعات وانتقاء المصالح لا تتم عبر انتخابات شعبية وبالتالى هناك خطر أن تشكل الشبكات حكومة للمصالح الخاصة بمجال سياسى محدد تصنع قرارات سيادية[٧١] ، وهى بذلك اعتادت أن تسهل مشاركة المصالح ذات الموارد والتأثير والنشاط الأكبر ونتيجة لذلك تمثل الشبكات ميزة للنخبة[٧٢]. فعلى سبيل المثال هناك غياب المساءلة إلى جانب التهميش النسبى للسياسيين المنتخبين في البرلمان الأوروبي نتيجة قدرة الأخير المنخفضة على ممارسة التحكم فى الشبكات خاصة إذا افتقد السياسيون للمعرفة الفنية نتيجة تعقد القضايا السياسية والاقتصادية التى يتعاملون معها[٧٣].

- تواجه الأحزاب السياسية المعاصرة فى أغلب الديموقراطيات الغربية العديد من التحديات والمشاكل منها انخفاض عضويتها مع تزايد عدد الناخبين المتشككين، وعدم تجانس عناصرها الداخلية، وضعف حدة الأيديولوجية، وفقدان روابطها التقليدية مع الحركات الاجتماعية[٧٤]. فى حين، واجهت النظم المتعددة المستويات العديد من التحديات أدت إلى إحلال نظم الحكم متعددة المستويات المرنة محل سيادة الدولة فى المجالات السياسية المختلفة، وأصبحت القرارات السياسية يتم اتخاذها من قبل سياسيين منتخبين على مستوى الدولة وما

دون الدولة وما فوق الدولة[٧٥]. ومع تآكل الانقسامات التقليدية، وضعف الالتزام بالرؤية السياسية المحددة تجد الأحزاب نفسها فى وضع صعب لإحداث حراك بين الناخبين الداعمين لها. بكلمات أخرى، تراجعت الخلافات والاختلافات بين الأحزاب السياسية وأصبح من الصعب على العديد من المواطنين إدراك الاختلاف بين الأحزاب فيما يخص السياسات والبرامج نتيجة تركيز النخب السياسية على تعظيم التصويت وسعيها للسلطة. ونتج عن تطبيق نموذج الأحزاب التى تحاول أن تجذب كل أشكال وأطياف المجتمع و التي أطلق عليها Catch all Parties إشكالية للأحزاب القائمة التى طالما ادعت بشكل تقليديأنها تمتلك رؤية محددة مشتركة تمكنها من تمثيل المواطنين عبر الدولة[٧٦].

فقد تراجعت الاختلافات الرئيسة بين برامج الأحزاب الكبيرة، كما أصبحت شخصية المرشح وجاذبيته وقدرته على التواصل مع الناخبين هى العامل الأكثر أهمية مقارنة ببرنامج الحزب الذى يمثله. وصاحب ذلك انحسار دور الحزبيين المؤيدين لمبادئ الحزب لحساب المتخصصين والمحترفين الذين يخططون للمرشحين ويقومون بإعداد الخطب والتصريحات الصحفية لهم، وتدريبهم على التصرف فى المؤتمرات الانتخابية. وتعرضت الأحزاب إلى أزمة حقيقية تمثلت فى بروز أدوات جديدة نافستها فى القيام ببعض وظائفها بشكل أكثر فعالية وتأثيرًا. وأدى ذلك إلى تراجع الشباب الناشطين عن الانضمام إلى الأحزاب وعدم الثقة فى قياداتها وتفضيلهم العمل فى هيئات المجتمع المدنى والحركات الاجتماعية الجديدة[٧٧].

لقد خلقت المؤسسات الدولية لتعزيز

التكامل والتعاون الدولى من ناحية، وللتأثير على حراك السلطات المحلية والجماعات الاجتماعية من ناحية آخرى . ويمكن النظر للتحديات العابرة للدول والتي تعاني منها جميع الدول على أنها تحول فى بناء وقوة المؤسسات نتج عنهُ صعوبة التمييز بين الأنواع المختلفة من المنظمات التي تحدث حراكًا إجتماعيًّا مثل الأحزاب واتحادات التجارة، والحركات الاجتماعية وجماعات الضغط،... إلخ والتي تنضوى جميعًا تحت مظلة الجماعات المتحدية Challenging groups التى ترغب فى المنافسة وتشكيل المؤسسات البازغة وصنع السياسة- في أغلب الديموقراطيات الراسخة(٧٨).

الخاتمة:

١- يدور مفهوم التفاعل العابر للدول حول اكتشاف العلاقات وأنماط التفاعل التى تقطع حدود الدول منتجةً لتحالفات من خلال خلق شبكات تتخطى النطاق الوطنى لتصل لكافة أنحاء العالم بهدف تحقيق أهداف وظيفية. فقد أدت العولمة إلى تغيير المجال الاجتماعي التي اعتادت الدولة والكيانات السياسية ما دون الدولة - مثل الأحزاب السياسية - أن تمارس فيه سيادتها وأنشطتها إلى مجال جديد عابر للحدود ومتجاوزًا لها، وهو ما يفرض على الدولة والكيانات السياسية ما دون الدولة تغييرًا في انشطتها ودورها داخليًّا وخارجيًّا. وعلى الرغم من تمتع الأحزاب السياسية العابرة للدول بعدد من المقومات التى تتمتع بها الأحزاب داخل الدولة وتتشارك معها وظائفها إلا أنها لا تسعى للسلطة فهى تتنافس فى مجال سياسى متعدد المستويات يختلف عن مجال الدولة، ومن هنا يعد التقارب الرأسى للتنظيم الحزبى هو نتيجة

مرغوبة للحزب فى البيئة متعددة المستويات فهو يؤدي إلى تعزيز الكفاءة السياسية للحزب فى الحكومة وزيادة قدرة أحزاب المعارضة على حجب السياسة غير المرغوبة بداخل الدولة حتى وإن أدى لك بالأحزاب الوطنية لتحمل تكلفة وعواقب مساندته للسياسات الحزبية على مستويات عدة على صعيد الانتخابات المستقبلية على المستوى الوطنى.

الهوامش:

1- Alan Ware ,**Political Parties and Party Systems** (Oxford: Oxford University Press , 1996), p.10.

2- Amie Kreppel," Moving in the Other Direction? The Impact of Domestic Party System Change on Italian MEPs", **Journal of European Public Policy**, Vol.11, No. 6, (2004).

3- Anne Rasmussen," Party Soldiers in a Non-partisan community? Party linkage in the European Parliament", **Journal of European Public Policy**, Vol. 15, No.8, 2008. p1165.

4- Björn Hettne, "Regionalism, Security and Development: A comparative perspective". In: Björn Hettne , András Inotai, and Osvaldo Sunke (eds.), **Comparing Regionalisms: Implications for global developments** (Basingstoke: Palgrave, 2001) p47.

5- David Held and Anthony McGrew, **Op. cit**., p. 423; David Thelan, "The Nation and Beyond: Transnational Prospective on United States History", **Journal of American History,** Vol. 86, No. 3, (1999), p. 968.

6- David Held and Anthony

McGrew, **Op. cit.,** pp. 425-426.

7- David Held and Anthony McGrew, **Op.cit.**, p.438.

8- David Held and Anthony McGrew, **The Global Transformation Reader, An introductionto the globalization Debat,** 2nd edn, (Oxford: Polity Press, 2003), p. 433.

9- Eva Sørensen and Jacob Torfing, "Making Governance Networks Democratic, Center for Democratic Network Governance, University of Roskilde", **Working Paper,** No.1**,** (2004), p. 21**;** Y. Papadopoulos, "Conceptualizing Accountability in Network and Multi-level Governance", **Working Paper Series of the IPSA Committee on Concepts and Methods**, No.10 (July 2006), pp. 479-480.

10- Eva Sørensen and Jacob Torfing, "The Domestic Anchorage of Governance Networks", **Scandinavian Studies**, Vol.28, No. 3,(2005), p.218.

11- H. Daalder, "Parties: Denied, Dismissed, or Redundant? A Critique", in R. Gunther et al. (eds.), **Political parties, Old concepts and new challenges** (Oxford :OUP, 2002) pp.51-54; Peter Mair, **Party System Change: Approaches and interpretations** (Oxford: Clarendon, 1997), pp.131-136.

12- Hartmut Behr, "Political Territoriality and De-Territorialization Area", **Regional Studies**, Vol. 39, No. 1, (2007), p. 112 .

13- **Ibid.** , p.217.

14- **Ibid.** , p.436.

15- **Ibid.**, p. 5-7; R. Kenneth Carty, **Op. cit.**, pp. 5-8.

16- **Ibid.**, p216.

17- **Ibid.,** pp 67-68.

18- **Ibid.**, pp217-219.

International Development Policy , 2014.

19- James N. Rosenau, "Linkage Politics: Introduction", **Op. cit.,** p.7.

20- James N. Rosenau, "Linkage Politics: Introduction". in: James N. Rosenau and Woodrow James N. Rosenau (eds.), **LinkagePolitics** (Wilson School of Public and International Affairs. Center of International Studies, 1969), p. 2.

21- Karl Magnus Johansson, **Op.cit.**, pp. 426- 428.

22- Karl Magnus Johansson,"Party Elites in Multi-level Europe : The Christian Democrats and the Single European Act", Party Politics, Vol. 8 No 4, (2002), p .425

23- Kay Lawson(ed.), **Political Parties and Linkages: a Comparative Perspective** (New Haven and London: Yale University Press,1980).

24- Klaus Detterbeck and Eve Hepburn ,**Op.cit.**, pp216-217.

25- Klaus Detterbeck and Eve Hepburn, **Op. cit.**, p2

26- Klaus Detterbeck, Party Politics in Multi- level Systems Party Responses to New Challenges in European Democracies**"**, **European Urban and Regional Studies, Vol. 10, No.3, (2003) p. 216**.

27- Kris Deschouwer, **Op. cit.**, pp. 215-216.

28- Lori Thorlakson, "Federalism and the European party system", **Journal of European Public Policy**, Vol.12, No.3, (2005), p.470.

29- Nicolò Conti, "Is there Europeanisation of Party Politics? Toward a Theory on the Impact of European Integration on Domestic Parties". A vailable at: www. unisi.it; Taggart P. and A. Szczerbiak (eds.) **Opposing Europe: The Comparative Party Politics of Euroscepticism** (Oxford :Oxford University Press, 2004); Karl Magnus Johnsson, "The Transnationalization of Party Politics", in : David S. Bell and Christopher Lord(eds.), **Transnational Parties in The European Union**(USA: Ashgate, 2000), pp. 34-40

30- **Op. cit**., p.60-62.

31- Pascal Delwit , Erol Kulahci and Cédric Van de Walle, "The Europarties. Organisation and Influence ", Centred'étude de la vie politique de l'ULB, (2004), p. 80. available at: http://www.researchgate.net/publication/235630965_The_Europarties._Organisation_and_Influence

32- Patricia Clavin, "Defining Defining Transnationalism", **Contemporary European History**, Vol. 14, No.4, (2005), p. 422.

33- Patricia Clavin, **Op.cit.**, p.422

34- Peter Courevitich, "The Second Image Reversed: The International Sources of Domestic Politics", **International Organization**, Vol. 32, No. 4, (1978), pp. 881-883.

35- Renate Mayntz, "New Challenges to Governance Theory", in**Jean Monnet Chair Paper Series** ,No.50, (Florence: Robert Schuman Centre at the European University Instatute, 1998), pp.15-16.

36- Richard Guntherand José Ramón Montero," Political Parties: Old Concepts and New challenges", 2009. Available at :www.icps.es.

37- Simon J. Bulmer, "The Governance of the European Union: A New Institutionalism Approach" .Op. cit., p 351

38- Simona Pialtoni, **Theory of Multi- Level Governance: Conceptual , Empirical and Normative Challenges**, (Oxford, GBR: Oxford University Press, 2010), p.63.

39- Simona Pialtoni, **Theory of Multi- Level Governance: Conceptual, Empirical and Normative Challenges** (Oxford: GBR: Oxford University Press, 2010) pp 51-55.

40- Srefania Paneblanco ,"Relations between Interest Group in The European Union". In: David S.Bell and Christopher lord, **Transnational Parties in the European Union** (USA: Ashgate, 1998), p.163.

41- Tanja A. Börzel and Karen Heard-Lauréote," Networks in EU Multi-level , Governance: Concepts and Contributions", **Journal of Public Policy**, (2009), p.145.

42- Tapio Raunio ,**Cleavages and Alignments in the European Parliaments: MEPs Voting Behaviour, 1989 - 1994** (USA :Ashgate, 1998), p.169.

43- Thomas Gschwend, "The Multi Electoral System of the EU : Studying Contamination Effect in Multi -level System of Governance First Thoughts about Hypotheses and Research Design", **Electoral Studies**, Vol. 20, Issue 1, (2001), p 63 - 66.

44- Tim Plumptre and John Grahm, **Governance and Good Governance: International and Aboriginal Perspectives** (Ottawa, Canada : Institute of Governance , 1999), p.2.

45- W.C.Müller and Richared Katz," Party as linkage, Nominations and Reflections party as a linkage ",**Euorpean Journal of political research**, No.31. , 1997,pp173,175.

46- Walfram Kaiser and Peter Starie, **Transnational European Union: Towards a Common Political Space** (Routledge, London, 2005).

47- William L. Miller and Richard G. Niemi, "Voting: Choice, Candidate and Constraint", in: LawerenceleDucet.al. (eds.), **Comparing Democracies 2: New Challenges in The study of Elections and Voting** (London: Sage publication, 2002), pp. 186-169.

٤٨- Zidane Mariboute, "الربيع العربي : ثقل الإخوان المسلمين، رؤيتهم للدولة والمالية الإسلامية"

٤٩- عبده مصطفى دسوقي، نشأة التنظيم الدولي للأخوان المسلمين: من النشأة إلى السبعينيات، مؤسسة اقرأ للنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة ،٢٠١٣.

٥٠- على الدين هلال، **السياسة المقارنة من السلوكية إلى العولمة** (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة

القـــــاهرة ، ٢٠١٥)، ص ص ٢٤٠- ٢٤١.

* * * *

٥١- علي الدين هلال، **مرجع سابق**، ص ص١٨٨- ١٩٨.

٥٢- محمد السيد أبو عمود، "العولمة والدولة"، **السياسة الدولية** ، العدد ١٦١، (٢٠٠٥،)، ص٢٠١.

٥٣- **المرجع السابق**.

٥٤- يمثل هيكل الفرص السياسية the Structure of Political Opportunities التوازن النسبي بين قوة الجماعات المختلفة داخل الدولة ودرجة تأثيرها، ويشير إلى أثر الأنشطة التي تمارسها الجماعات المختلفة في تفاعلها مع مؤسسات الدولة والمجتمع من خلال استغلالها سمات البنية السياسية الرسمية وغير الرسمية من أجل زيادة حجم الفرص المتاحة لها والتي تحقق مصالحها مع تقليل حجم الفرص أمام الجماعات المنافسة.